مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: "دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية"
اسم الكاتب: جمال كمال بعبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5190
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

"دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية "

جمال كمال بعبع*

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2018. قُبِل للنشر في 24 / 9 / 2018)

□ ملخّص □

تعد إدارة مخاطر الائتمان من المواضيع الهامة في القطاع المصرفي باعتبارها عاملاً أساسياً وحاسماً واستباقي للحد من الخسائر وكسب مستوى مقبول من العائد لمساهميها .و انطلاقاً من هنا هدف البحث لدراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية وطبيعة هذا الأثر .

و لتحقيق هدف البحث تم اختيار عينة ملائمة من المصارف الخاصة في سوريا التي توافرت لها تقارير مالية و تقارير إدارة المخاطر و تم اعتماد معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض غير المنتجة كمؤشرين للحكم على إدارة مخاطر الائتمان في المصارف.

أظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية في تلك الفترة الزمنية. عند مستوى معنوية 5% و لكن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية لو تم اختبار الفرضية عند مستوى معنوية 10%. وبينت النتائج ايضاً وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض غير المنتجة و معدل العائد على حقوق الملكية وان معدل كفاية رأس المال يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الائتمان ،معدل كفاية رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية.

* ماجستير ادارة اعمال كلية الاقتصاد-جامعة طرطوس

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

"An Empirical Study on Credit Risk Management and the Return On Equity in Syrian Private Banks"

JAMAL KAMAL BABA*

(Received 11 / 7 / 2018. Accepted 24 / 9 / 2018)

□ ABSTRACT □

Credit risk management is one of the important topics in the banking sector and it is considered As an essential and decisive and proactive factor to reduce losses and earn an acceptable level of return to its shareholders. The objective of research to study the impact of credit risk management on the rate of return on equity in private banks in Syria and the nature of this effect.

To achieve the goal of the search a Convenience sample was selected from private banks in Syria for which financial reports and risk management reports were available.

The search results showed There is no statistically significant relationship between credit risk management and rate of return on equity in private banks in Syria in that time period At a significant level of 5% . but there is a statistically significant relationship between credit risk management and return on equity if the hypothesis is tested at a significant level of 10%. The results also showed a statistically significant relationship between the rate of non-performing loans and the rate of return on equity , And The capital adequacy ratio negatively affects the rate of return on equity.

Key words: Credit Risk Management , capital adequacy ratio, return on equity

* **MBA,Faculty of Economics, University of Tartous, Syria.**

مقدمة:

تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للمصرف تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل .

فالأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت باقتصاديات العالم في 2008م أظهرت مدى ضعف النظم و الإجراءات المتبعة في إدارة الموارد والإمكانيات المتاحة ويعتبر الفشل في إدارة الائتمان المصرفي و مخاطره من العناصر الأساسية المسببة لهذه الأزمة. ونتيجة التوسع و الامتداد الكبير لنشاط المصارف على المستوى الدولي، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي و المالي على المستوى الدولي، بحيث يضمن درجة عالية من الاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة. مما مهد لظهور لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت إشراف مصرف التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS) بمدينة بازل بسويسرا. هذا رتب على المصارف الخاصة في سورية ضرورة تطوير إدارة مخاطر الائتمان حسب المعايير الدولية الجديدة، وإجراء ترتيبات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول، وبناء قواعد معلومات عن زبائنها ومحافظهم الائتمانية لعدة سنوات سابقة، وإدارة أنواع جديدة من المخاطر.

مشكلة البحث:

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الخاصة في سورية نسبياً في فترة البحث و تتالي افتتاح الفروع وتنوع التسهيلات و الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، إلا أن هناك تساؤلات وشكوك كثيرة حول المعايير التي تتبعها هذه المصارف في إدارة مخاطرها الائتمانية والحد من القروض المتعثرة التي عانت منها سابقاً المصارف الحكومية. و تتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي :

ما هي العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان و العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية ويتفرع عنه التساؤلين التاليين:

أولاً: ما هو اثر نسبة كفاية رأس المال(CAR)كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية ؟

ثانياً: ما هو اثر نسبة القروض غير المنتجة (NPLR) كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن الأهمية العلمية للبحث باعتبار موضوع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي احد القضايا البحثية المهمة في أدبيات وفكر الإدارة المصرفية الحديثة. ومن المتوقع أن يقدم هذا البحث نتائج تسهم في سد الثغرة الناشئة عن ندرة الدارسات المحلية حول قياس اثر مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف بطريقة كمية.

ومن الناحية العملية فأن الحصول على إجابة عن مدى تأثير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية قد يؤدي إلى تبني هذه المصارف لسياسات ائتمانية محددة تضمن لها جودة في القروض والتسهيلات الممنوحة من قبلها والمحافظة بذلك على مستوى جيد من معدل العائد على حقوق

الملكية يسهم في تعزيز ثقة المودعين وحملة الأسهم الحاليين والمرتقبين في إن المصرف الخاص الذين اتخذوا قرار استثمار أموالهم فيه يدير مخاطره الائتمانية بشكل جيد يحافظ على أموالهم ومدخراتهم .

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

أولاً: تحديد مستوى إدارة مخاطر الائتمان بطريقة كمية بالاعتماد على البيانات والتقارير المالية المنشورة للمصارف الخاصة ، وتحديد مدى تأثيرها كمتغيرات مستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية .

ثانياً: تحديد نوع العلاقة التي تربط إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية.

فرضيات البحث:

طبقاً لطبيعة المشكلة والهدف من دراستها تم تحديد **الفرضية الرئيسية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان و العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

والتي يتفرع عنها الفرضيتين التاليتين وهما:

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال(**CAR**)كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان و العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض غيرالمنتجة (**NPLR**) كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان و العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في الجانب النظري على مسح نظري لأهم الكتب والمراجع والدراسات التي تناولت إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، بهدف بناء الإطار الفكري للبحث. و تم استخدام المنهج الاستنباطي و إعداد النموذج لاختباره وقد تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال البحث."المنهج الاستنباطي يتطلب منا تطوير فرضية حيث يمكننا وضع الفرضية (أو الفرضيات) وتصميم استراتيجية بحثية لاختبار هذه الفرضية" (Saunders, Thornhill, & Lewis, 2009) و لاختبار هذه الفرضية، تم جمع النسب المالية عن العائد على حقوق الملكية، ومعدل كفاية رأس المال ونسبة القروض غير المنتجة من ست مصارف في سوريا من تقاريرها السنوية في فترة البحث المحددة.

مجتمع وعينة البحث:

يتكوف مجتمع البحث من المصارف الخاصة في سورية بعد استثناء المصارف الإسلامية.

عينة البحث: لقد اختار الباحث عينة البحث من المصارف الخاصة التي توافرت لها تقارير مالية و تقارير إدارة المخاطر بشكل متسلسل من عام 2007 ولغاية 2011 وكان عددها /6/ مصارف خاصة

وهي: 1-المصرف العربي 2-المصرف الدولي للتجارة والتمويل 3-مصرف بيبلوس- سورية 4 -مصرف سورية والمهجر 5-بيمو السعودي الفرنسي 6-مصرف عودة

و تعد عينة البحث من **العينات الملائمة غير الاحتمالية** حيث مبدأ اختيار أفرادها لا يخضع لقوانين موضوعية بل تقوم على أساس اختيار الحالات الممكن الحصول عليها. حيث يتم الحصول على العينة الملائمة باختيار وحدات المعاينة التي تكون متاحة بشكل ملائم وعادة يتم استخدام العينات غير الاحتمالية تحت ظروف بحثية معينة ترجح فيها مزايا هذه العينة على مزايا العينة الاحتمالية مثل صعوبة تعريف المجتمع الإحصائي بدقة أو حالة عدم توافر قائمة بمجتمع المعاينة أو حالة الأبحاث الاستكشافية (فرانكفورت وناشمياز،2004).

حدود البحث:

1-الحدود العلمية: ركزت الدراسة على المتغير المستقل ادارة مخاطر الائتمان (معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض غير المنتجة) و بالنسبة لموضوع المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية.

2-الحدود الزمانية: استخدمت الدراسة البيانات المالية المنشورة للمصارف الواردة في عينة البحث في الفترة الممتدة من العام 2007 ضمناً وحتى العام 2011 .

3-الحدود المكانية: مجتمع البحث: السوق المصرفية السورية الخاصة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Hosna, Manzura and Juanjuan,2009) إلى معرفة كيف تؤثر إدارة المخاطر الائتمانية على الربحية في المصارف. حيث تم استخدام المنهج الكمي من أجل تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة وتم اعتماد معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الربحية في هذه المصارف وتم جمع البيانات عن طريق التقارير السنوية لعينة من المصارف (2000-2008) . أشارت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان لديها تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الأربعة.

هدفت دراسة (Zou & Li, 2014) للتأكد في ما إذا كان هناك علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان الربحية للمصارف التجارية في أوروبا وهل هذه العلاقة ثابتة أو متقلبة. في نموذج البحث تم تحديد العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمؤشرين لقياس الربحية بينما يتم تعريف NPLR وCAR كمؤشرين لقياس إدارة مخاطر الائتمان. تكشف النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان لها آثار إيجابية على ربحية المصارف التجارية،اما NPLR لها تأثير جوهري على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول،بينما CAR لديها تأثير غير معنوي على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وبشكل عام العلاقات بين جميع المؤشرات ليست مستقرة ولكنها متقلبة.

سعت دراسة(Saeed & Zahid ,2016) إلى تحليل تأثير مخاطر الائتمان على ربحية اضخم خمسة بنوك تجارية بريطانية لقياس الربحية تم اعتماد اثنين من المتغيرات التابعة العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول في حين كانت مؤشرات مخاطر الائتمان هي قيمة القروض المخفضة ، والقروض غير العاملة.. وقد وجد أن مؤشرات مخاطر الائتمان لديها ارتباط إيجابي مع ربحية البنوك.

ركزت دراسة (Hurka, 2017) على تأثير إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الاسكندنافية على الربحية. وتم اختيار اثنين من محددات مخاطر الائتمان ، وهما نسبة الديون غير المنتجة ونسبة كفاية رأس المال. وتبين ان نسبة الديون غير المنتجة لها تأثير سلبي على أداء البنوك ، في حين أن نسبة كفاية رأس المال تقدم نتائج مختلطة.

نتائج الدراسة :

1-كانت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة تدل على ان إدارة مخاطر الائتمان تفسر 19% من معدل العائد على حقوق الملكية مع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5% و لكن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية لو تم اختبار الفرضية عند مستوى معنوية 10%.وتوجد علاقة ارتباط موجبة بين إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية.

2-لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض غير المنتجة و معدل العائد على حقوق الملكية .

3- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية

4- يؤثر معدل كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي.

تقييم الدراسات السابقة:

أشارت الدراسات الأجنبية السابقة أن لإدارة مخاطر الائتمان تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس ربحية المصارف و وركزت على معيارين لقياس إدارة مخاطر الائتمان وهما نسبة القروض غير المنتجة و معدل كفاية رأس المال و وجدت ان مؤشرات مخاطر الائتمان لديها ارتباط إيجابي مع معدل العائد على حقوق الملكية.و ان نسبة الديون غير المنتجة لها تأثير سلبي على أداء البنوك ، في حين أن نسبة كفاية رأس المال تقدم نتائج مختلطة.

أدبيات البحث:

1-مفهوم وأهمية إدارة المخاطر الائتمانية:

1-1:مفهوم إدارة مخاطر الائتمان:

لقد عرفها (Kithinji,2010) بأنها عملية تحديد وتحليل وتقييم وقياس ورصد ومراقبة المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض والسيطرة على الائتمان والذي يترتب عليها آثار مباشرة على مقدار القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، وكذلك على مستوى القروض غير المنتجة"

اما **لجنة بازل** فعرفت إدارة مخاطر الائتمان بأنها عملية تحديد وقياس وتقييم ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان وبالتالي، فإن عناصر إدارة مخاطر الائتمان هي: (1) تحديد مخاطر الائتمان (2) قياس المخاطر (3) خطر التصنيف الائتماني. (4) تقييم تدهور مخاطر الائتمان. (5) التحكم في مستويات مخاطر الائتمان. (6)ملاحظة المخاطر غير مقبولة قبل منح الإقراض .(7) تحديد أماكن التأخر في السداد .(8) علاج العجز عن سداد الائتمان(Basel Committee on Banking Supervision, 2001a).

و اما (Gestel & Baesens,2009)عرفوها بأنها العملية التي تنطوي على تحديد المخاطر المحتملة، وقياس هذه المخاطر، والعلاج المناسب لها، والتنفيذ الفعلي لنماذج المخاطر.

1-2:أهمية إدارة مخاطر الائتمان ودورها في المصرف:

و يقول (Fight,2004) " كان الإقراض دائما الوظيفة الأساسية في الخدمات المصرفية، ولكن كان دائما تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض بدقة الوسيلة الوحيدة للإقراض بنجاح"

وقد برز الدور المهم والمركزي لإدارة مخاطر الائتمان أيضا بعد النتائج الكارثية التي نتجت عن التطبيق الذي مارسته إدارة المخاطر في بعض المصارف في العالم والذي أدى إلى تكبد هذه المصارف خسائر مالية نتج عنها أزمات مالية ضربت البلدان بالكامل وهذا ما أكده (Fight, 2004; Hosna et al., 2009) في أن السبب الرئيسي في الأزمة المصرفية كان سوء إدارة مخاطر الائتمان و ممارسات تتميز بمستويات عالية من القروض من الداخل، والإقراض المضارب، وارتفاع تركيز الائتمان في بعض القطاعات.بما معناه إن عدم فعالية إدارة مخاطر الائتمان في هذه المصارف خلقت مشاكل و أزمات مالية حادة وهذا مماثل لم حدث في بلدان مثل المكسيك وفنزويلا. و لقد أكد اتفاق بازل IIعلى ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية و الامتثال الذي يضمن نهج سليم لتخفيف مخاطر الائتمان وبالتالي تحقيق تحسن في ربحية المصارف التجارية. "هدف إدارة مخاطر الائتمان هو تعظيم العائد من خلال الحفاظ على التعرض لمخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة حيث يعتبر هذا عنصراً حاسماً من النهج الشامل لإدارة المخاطر وضروري للنجاح على المدى الطويل في أي مؤسسة مصرفية نظراً لموجة متزايدة من القروض المتعثرة (Kolapo et

al., 2012)" اي ان هناك حاجة إلى أن تدار مخاطر الائتمان بشكل استباقي للحد من الخسائر وكسب مستوى مقبول من العائد لمساهميها وتحديد السياسات والإجراءات والمعايير العملية، اللازمة لذلك.

يتضح مما سبق إن إدارة المخاطر الائتمانية تكتسب هذه الأهمية الاستراتيجية لكونها تمثل عملية التحليل الذي تهدف إلى إمعان النظر في كل من المقترض وتسهيلات الإقراض المقترحة لتعيين وتقييم المخاطر من أجل تقليل خسائر القروض إلى الحدود الدنيا .لذلك فمن المهم بالنسبة للمصارف أن يكون لها نظام إدارة مخاطر ائتمان فعال يستطيع إن يحلل و يقييم المعلومات المتباينة التي توجد بين المصارف والمقترضين ويعطي نتائج فعالة تتوج بالاختيار الجيد للمقترض .

1-3مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان :*Credit risk management indicators*

وقد تم استعراض اثنين من أهم مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان و أكثرها استخداماً في هذا النوع من الأبحاث . وهما معدل كفاية رأس المال Capital adequacy و نسبة القروض غير المنتجةNon-performing loans

حيث إن بازل2 اثبت وجود صلة مباشرة بين الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ومخاطر الائتمان الكامنة ومخاطر السوق ومخاطر الشركات من المصارف هذه الخطوة تعطي مؤشرا على أن إدارة رأس المال هي مرحلة هامة في تخفيف وإدارة الخطر .اما صندوق النقد الدولي في ورقة عمله في ديسمبر 2001 شجع على حساب نسبة القروض غير المنتجة على نطاق واسع و فالأزمات المالية الجارية تشير أن NPL هو مؤشر على التهديد المتزايد من الإعسار و الفشل.

1-3-1:معدل كفاية رأس المال:

1-3-1-1: مفهوم و اهمية معدل كفاية رأس المال:

تمثل نسبة كفاية رأس المال وكيفية حسابها أهمية خاصة فهي جوهر إدارة المخاطر و هي المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية باعتباره مقياسا موضوعيا سهل التحديد وقابلا للتطبيق على المستوى الدولي، وهذا ما تم إيضاحه من قبل (Hosna, et al.,2009) حيث أشاروا أن لجنة بازل أرست معدلا موحدا لكفاية رأس المال بأن وضعت حدا أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولا من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان من ناحية أخرى قدره 8% مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشددا.

و كان من أهم أهداف معدل كفاية رأس المال إيضاح الاعتقاد الخاطئ لدى العامة إن نسبة كفاية رأس المال الكبيرة تدل على كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التي تتعرض لها فالمصارف تهدف إلى تحقيق أو تعظيم العائد على حقوق الملكية ROE ولن يرتفع هذا المعدل إلا بالانخراط في أنشطة ذات مخاطر عالية لأنه كلما زادت المخاطر فإن هنالك درجه عالية لاحتمال الحصول علي عائد أكبر أي هناك علاقة طردية بين رأس المال والمخاطر. لذلك فأن المصارف التي تعمل في بيئة ذات مخاطر عالية تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر وتحقيق الاستقرار للمؤسسة المصرفية لأنه إذا كانت المخاطر عالية ولا تحتفظ برأس مال كاف فإن المؤسسة المصرفية ستلجأ إلى أموال المودعين.

1-3-1-2:المراحل التي مر بها معدل كفاية رأس المال:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدَّمت اللجنة بازل توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو 1988م، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ 8 % وكانت هذه التوصيَّات مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها Peter COOKE خبير

مصرفي إنكليزي ومدير مشارك بمصرف إنكلترا المركزي (آنذاك) وكان رئيسا للجنة بازل سنة 1988 لذلك سمِّيت نسبة كفاية رأس المال نسبة كوك. ثم ركزت بازل 2 على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف مع الإشارة إلى أن المخاطر المصرفية التي يتناولها اتفاق بازل2 تشمل مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر المشتقات ومخاطر ومخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية والتي بدأت تتنامى في السنوات الأخيرة.

لقد أبقت بازل 2 على النسبة المعمول بها سابقاً ولكنها كانت أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف،. وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2+ شريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \geq 8\ \%$$

Basel Committee on Banking Supervision. (2001b)

لقد تم اعتبار معدل كفاية رأس المال للمصارف واحداً من أهم المؤشرات الفنية للملاءة المالية بالقطاع المالي والتي استحدثت بالسنوات الماضية وهو بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية فالسلطات الرقابية على الدوام تسعى إلى ترسيخ الاستقرار في النظام المالي العالمي من خلال التأكيد على احتفاظ المصارف برؤوس الأموال الكافية التي تسمح بامتصاص ما قد تتكبده من خسائر.

ويرى الباحث إضافة إلى ذلك انه مؤشر هام يقودنا إلى معرفة درجة مهارة الإدارة المصرفية في إدارة مخاطرها الائتمانية و توظيف الموجودات المالية لتعظيم الأرباح المستقبلية لحملة الأسهم.

1-4-2:القروض غير المنتجة: Non-performing loans

تزايد الاهتمام في العقود القليلة الماضية بقضية القروض المتعثرة فالنتيجة المباشرة لكمية كبيرة من القروض المتعثرة في النظام المصرفي هو فشل المصرف فالعديد من الأبحاث حول سبب فشل المصارف وجدت أن جودة الأصول تشكل مؤشرا يعتد به إحصائيا بالإعسار، فالمؤسسات المصرفية التي فشلت دائما كان لديها مستوى عال من القروض المتعثرة قبل الفشل(Tefera, 2011). وتشير الأزمات المالية بان كمية القروض المتعثرة هو مؤشر على خطر متزايد من الإعسار والفشل. ومع ذلك فإن الأسواق المالية التي فيها كمية كبيرة من القروض المتعثرة يتوجب عليها تنويع المخاطر وإنشاء المحافظ من القروض غير المنتجة إلى جانب المنتجة والتي يتم تداولها على نطاق واسع في الأسواق المالية. في هذا الصدد كانت ألمانيا الأولى في أسواق القروض غير المنتجة في عام 2006 بسبب حجمها الكبير و التنافسية العالية في أسواقها. أيضا، جمهورية التشيك وتركيا والبرتغال هي أسواق ملحوظ للقروض غير المنتجة في الاتحاد الأوروبي وفقا لتقرير إرنست و يونغ العالمية للقروض المتعثرة (2006).كما وردت من قبل ((,2009.Hosna, et al) et al., 2009, p. 15)

و يعرفها (Rose,2002) **القروض غير العاملة** : هي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض ، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً.

ويرى الباحث إن القرض المتعثر يعني موقفاً تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك أو النكول مما يعرض المصرف لخسائر محتملة. مع الإشارة إلى أنه لا يستطيع حتى المصرف الناجح تفادي نشوء الديون المتعثرة أو خسائر القروض بصورة كلية. غير أنه من الضروري السعي لتقليلها قدر الإمكان. لذا لا بد من التأكيد على المدخل الوقائي في إدارة القروض المتعثرة. أي أنه كلما كان تشخيص القرض المتعثر مبكراً كلما ازدادت البدائل المتاحة أمام المصرف، وتحسنت إمكانات منع حدوث التعثر.

نسبة القروض غير المنتجة: Non-performing loans Ratio (NPLR)

لقد أشير إلى نسبة القروض المتعثرة في دراسات الاقتصاد الكلي لدول شرق آسيا عندما واجهت الأزمة الاقتصادية الخطيرة، باعتبارها واحدة من مؤشرات الضائقة المالية والاقتصادية. حتى ورقة عمل صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2001 شجعت على حساب نسبة القروض المتعثرة ليتم استخدامها على نطاق واسع في إحصاءات الاقتصاد الكلي. "إن استخدام NPLR كمؤشر اقتصادي مهم يدل على الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان التي تدعم حقيقة أن انخفاض NPLR يرتبط مع انخفاض المخاطر وانخفاض سعر الفائدة على الودائع. إلا أنه يعني أيضا أنه في المدى الطويل، سعر فائدة على الودائع اعلى نسبيا يزيد من قاعدة الودائع لتمويل قروض عالية المخاطر نسبيا، وبالتالي يزيد من إمكانية ارتفاع NPLR."

وتقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية : NPLR = (NPL amount) ÷ (TL amount)

نسبة القروض غير المنتجة هي القروض المتعثرة مقسوما على إجمالي القروض total loans (TL). لقد أصبحت جميع المصارف تقوم باحتساب هذه النسبة و إظهارها في البيانات المالية المنشورة(Tefera, 2011)

ويرى الباحث إن تحديد القروض المتعثرة تشكل الخطوة الأولى للتعامل معها، حيث تأتي الخطوة الثانية بتحديد احتمالات السداد وفرز هذه القروض إلى حالات يمكن معالجتها وأخرى لا يمكن معالجتها، ومن ثم تحديد الإجراءات اللازمة في كلتا الحالتين .

2-العائد على حقوق الملكية(ROE) Return On Equity:

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل. أو بأنه الدخل السنوي الصافي بعد الضريبة مقسوما على حقوق الملكية حيث **صافي الدخل** يقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه. (Hosna et al., 2009)

صافي الدخل

حيث يقاس من خلال المعادلة التالية: ROE= ----------

حقوق الملكية

اما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال المدفوع مضافًا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحًا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. ويرى أيضاً(Hosna et al., 2009) أن معدل العائد على حقوق الملكية هو من أهم المؤشرات لقياس ربحية المصارف حيث طرح للنقاش في العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن كفاءة المصارف يمكن إن تقاس ب ROE الذي يمكن أن يوضح إلى اي مدى قام المصرف باستخدام و إعادة استثمار الدخل لتوليد أرباح مستقبلية . و وفقاً لتقرير المخاطر للمصارف السويدية اعتبر المقياس الأهم المرتبط بربحية حملة الأسهم والملاك هو الذي يعبر و يفصح بشكل واضح عن ربحية المصرف. إذن العائد على حقوق الملكية يعكس كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية و المهارة في استخدام الأصول وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر لتحقيق أفضل عائد ممكن.

الدراسة العملية:

النموذج المراد اختباره على عينة البحث وفقاً لنموذج الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$Y= \alpha+\beta1X1+ \beta2X2+\ldots+ \beta nXn+ \varepsilon$$

وهكذا تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$ROE= \alpha1+\beta1NPLR+ \beta2CAR+ \varepsilon1$$

النتائج والمناقشة:

1-نسبة الحالات إلى المتغيرات المستقلة:

الحد الأدنى المطلوب في الانحدار الخطي المتعدد أن يكون عدد الحالات يساوي خمسة أمثال عدد المتغيرات المستقلة و في هذه الدراسة يوجد متغيران مستقلان وعدد الحالات 30 حالة اي يشكل خمسة عشر مثلاً من عدد المتغيرات المستقلة إذن هي نسبة جيدة(فرانكفورت وناشمياز،2004).

2-لإحصاءات الوصفية:

بعد التحقق من شروط تطبيق الانحدار في النموذج يمكن إجراء مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث وتتمثل هذه الأساليب الإحصائية بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول(1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
CAR	30	.0842	.2524	.150980	.0422248	.002
NPLR	30	.000000000000	.140884485520	.03172847189698	.035163729669202	.001
ROE	30	.013829408099	.194369448890	.10543548100187	.046841905069095	.002

معدل كفاية رأس المال(CAR):

يبلغ المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال 15.09% للمصارف الستة وبذلك يتجاوز المعدل الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل والمعتمد من المصرف المركزي السوري وهذا يدل على التزام القطاع المصرفي السوري الخاص بهذا المعيار وعدم التنازل عنه فاصغر قيمة فيه كانت 8.42% في مصرف بيمو عام 2007 في حين إن بعضها عززت قيمة معدل كفاية رأس المال حتى وصلت 25.24% مثل المصرف العربي 2011 مع العلم إن الانحراف المعياري كانت قيمته 0.04 و هذا يدل على عدم وجود تشتت معنوي لقيم معدل كفاية رأس المال .

نسبة القروض غير المنتجة (NPLR) :

إن متوسط نسبة القروض غير المنتجة يبلغ 0.031 مع انحراف معياري قدره 0.035 وهذا يدل إلى تقارب نسبة القروض غير المنتجة في المصارف الستة ضمن العينة وهي نسبة منخفضة كونها تعبر عن السنوات الأولى لهذه المصارف وتدل على عدم توسعها بالائتمان قبل دراسة السوق السورية وكانت أعلى قيمة في نسبة القروض غير المنتجة قدرها 0.14 عند مصرف بيمو لعام 2011 وهذا يدل على ضعف في إدارة مخاطر الائتمان لديه مقارنة بغيره من المصارف الموجودة في عينة البحث.

معدل العائد على حقوق الملكية(ROE):

سجلت المصارف في عينة الدارسة متوسط ربحية قدره 10.54% مع انحراف معياري قدره 0.046 وأعلى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية سجلت لمصرف بيمو 19.43% عام 2007 واصغر قيمة 1.38% لمصرف بيبلوس في عام 2007 اي أن هناك تقارب في معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف العينة على مدى سنوات الدراسة ماعدا مصرف بيمو الذي حقق أعلى معدل في 2007 وصل إلى 19.43% ولكن هذا المعدل بدأ بالانخفاض حتى وصل إلى 9% عام 2011 مترافقاً بزيادة متتالية على مدى هذه السنوات لنسبة القروض غير المنتجة حتى وصلت 14% عام 2011 .

3-دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات :

بالنظر إلى الجدول (2) الذي يبين مصفوفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة و من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون نلاحظ انه بالنسبة للمتغير التابع الأول وهو معدل العائد على حقوق الملكية هناك ارتباط عكسي متوسط القوة بينه وبين المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال بقيمة (-44%) و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

وهناك ارتباط عكسي ضعيف بينه وبين المتغير المستقل نسبة القروض غير المنتجة (-21%) وليس ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

وبالنسبة لارتباط المتغيرات المستقلة بعضها ببعض يتضح إنها ارتباطات متوسطة القوة نسبياً بقيمة 47.5% وهذا سوف يستبعد مشكلة الازدواج الخطي في نموذج الانحدار المتعدد.

الجدول(2)مصفوفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة Correlations

		CAR	NPLR	ROE
CAR	Pearson Correlation	1	.475(**)	-.443(*)
	Sig. (2-tailed)	.	.008	.014
	N	30	30	30
NPLR	Pearson Correlation	.475(**)	1	-.211
	Sig. (2-tailed)	.008	.	.262
	N	30	30	30
ROE	Pearson Correlation	-.443(*)	-.211	1
	Sig. (2-tailed)	.014	.262	.
	N	30	30	30

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

4- اختبار فرضيات البحث:

تم اختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد Linear Regreesion عند مستوى معنوية (درجة ثقة) 5%

اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول (3) معاملات الانحدار للفرضية الاولى(a)Coefficients

النموذج		المعاملات الغير قياسية		المعاملات القياسية	t	sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.180	.031		5.822	.000
	CAR	-.491	.217	-.442	-2.257	.032
	NPLR	-.002	.261	-.001	-.008	.994

a Dependent Variable: ROE المصدر: برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من الجدول(3) نستطيع في البداية أن نستخرج معادلة الانحدار الدالة على الفرضية وبالتالي :

$ROE= \alpha 1+\beta 1NPLR+ \beta 2CAR+ \varepsilon 1$

$ROE= 0.180-0.002NPLR-0.491CAR$

اختبار الجزء الاول من الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال(CAR)كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

نتائج الانحدار تشير في معادلة معدل العائد على حقوق الملكية إن نسبة carتؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي حيث إن معامل car =0.491 وهذا يعني انه زيادة وحدة واحدة في معدل كفاية رأس المال يقابلها نقصان بمعدل العائد على حقوق الملكية 0.491 بفرض بقاء نسبة القروض غير المنتجة ثابتة .

الدلالة الإحصائية أو القيمة المحسوبة لأثر carعلى roeهي 0.032 وهي اقل من 0.05 وهذا يعني إن القيمة المقدرة لمعدل كفاية رأس المال تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية باحتمالية قدرها 0.68 .

نسبة كفاية رأس المال لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية

و هذا يدل على إن زيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وتحقيق مطالب المصرف المركزي الموافقة لتعليمات بازل إلا أنها تؤدي في نفس الوقت تؤدي إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين وهذا كان واضح في سعي المصارف محل الدراسة إلى رفع نسبة معدل كفاية رأس المال ولكن هذا كان له اثر سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tefera, 2011) ولكنها تختلف مع دراسة (Zou & Li, 2014) حيث وجد انه لا يوجد أي اثر لمعدل كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الأوربية في عينة دراسته.

اختبار الجزء الثاني من الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض غير المنتجة(NPLR) كأحد مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

نسبة القروض غير المنتجة NPLR تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي حيث إن ثابت nplr =0.002 وهذا يعني انه زيادة وحدة واحدة في نسبة القروض غير المنتجة يقابلها نقصان بمعدل العائد على حقوق الملكية 0.002 بفرض بقاء معدل كفاية رأس المال ثابت.

الدلالة الإحصائية أو القيمة المحسوبة ل nplrعلى roeهي 0.994 وهي اكبر من 0.05 وهذا يعني إن القيمة المقدرة لنسبة القروض غير المنتجة تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية باحتمالية قدرها 0.006 بمعنى آخر نسبة القروض غير المنتجة لها تأثير سلبي ولكنه ليس ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية .

ويمكن تفسير ذلك بأنه على الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية لنسبة القروض غير المنتجة على معدل العائد على حقوق الملكية . إلا إن هذا الأثر سلبي ناجم عن بداية ليست جيدة وضعف في خبرة إدارة مخاطر الائتمان في هذه المصارف كونها حديثة العهد في السوق السورية أي أنها قدمت قروض بدون دراسة وافية أدت لهذه النسب من القروض غير المنتجة . و تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hosna et al., 2009) التي بينت إن تطبيق بازل 2في المصارف السويدية عزز التأثير السلبي ل NPLR على ROE. على عكس تأثير بازل1.

اما دراسة(Tefera, 2011) بينت أن تأثير NPLR سلبي مشيرا إلى أنه كلما زادت نسبة القروض المتعثرة أدى ذلك انخفاض ربحية المصارف التجارية في إثيوبيا.

و لكن هذه النتيجة اختلفت مع (Zou & Li, 2014) حيث وجدو أن هناك تأثير ايجابي لنسبة القروض غير المنتجة على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف محل دراسة كل منهم.

اختبار الفرضية الرئيسية بشكل عام:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية.

الجدول(4)ملخص اختبار انوفا وفقا لطريقة انتر (ENTER) Model Summary(b)

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	Durbin–Watson
1	.443(a)	.196	.137	.043520010883897	1.143

a Predictors: (Constant), NPLR, CAR

b Dependent Variable: ROE

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نسبة تفسير الفرضية الأولى:

يتضح من الجدول رقم 4 إن المتغير المستقل إدارة مخاطر الائتمان (معدل كفاية رأس المال، نسبة القروض غير المنتجة) يرتبط بالمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) بمقدار (0.443)وهو ارتباط موجب ولتحديد المقدار الذي تفسره إدارة مخاطر الائتمان من معدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ من الجدول رقم (4)

انه يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R–SQ) أو معامل التحديد المعدل ويفضل الاعتماد على الأخير كونه أكثر دقة ويتجنب المغالاة بمقدار الفرق بينهما (19.6–13.7=5.9%) وبالرجوع إلى الجدول نجد إن معامل التحديد المعدل 13.7% وهذا معناه إن المتغيرات المستقلة في الدراسة تفسر 13.7% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي 86.3 لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي وهذا بمعنى أخر يدل إن 13.7% من ROEيمكن تقديره من خلال CARو NPLR

الجدول رقم (5) تحليل الانحدار ANOVA(b)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معنوية الفروق	الأهمية
1	Regression	.012	2	.006	3.298	.052(a)
	Residual	.051	27	.002		
	Total	.064	29			

a Predictors: (Constant), NPLR, CAR

b Dependent Variable: ROE

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي SPSS

الدلالة المعنوية للنموذج:

إن الدلالة المعنوية للنموذج اختبرت عن طريق اختبار anova الإحصائي لاختبار أثر إدارة مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية ، نلاحظ من الجدول (5) الاختلافات في(معدل العائد على حقوق الملكية) يمكن لهذا النموذج تفسيرها إلى حد 0.012 من 0.064 أو 19%، في حين المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في هذا النموذج يمكن أن تفسر 81٪ (0.051 من 0.064) من الاختلافات في معدل العائد على حقوق الملكية. و

الدلالة الإحصائية أو القيمة المحسوبة للنموذج 0.052وهي اكبر من 0.05 بفارق قدره 0.002 وهذا يعني أن هذا النموذج هو ليس ذو دلالة إحصائية مهمة في شرح معدل العائد على حقوق الملكية .
علماً انه يمكن اعتبار هذا النموذج ذو دلالة إحصائية لو تم اختبار الفرضية عند مستوى معنوية (درجة ثقة) 10%

الاستنتاجات والتوصيات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض غير المنتجة و معدل العائد على حقوق الملكية .

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية

3- يؤثر معدل كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي.

4- توجد علاقة ارتباط ايجابية بين إدارة مخاطر الائتمان و معدل العائد على حقوق الملكية.

5- تفسر إدارة مخاطر الائتمان 19% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية ، في حين المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في هذا النموذج يمكن أن تفسر 81٪ من الاختلافات في معدل العائد على حقوق الملكية

6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5% و لكن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية لو تم اختبار الفرضية عند مستوى معنوية 10%.

7-بلغ المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال للمصارف الستة 15.09% مع انحراف معياري قيمته 0.04وبذلك تجاوز المعدل الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل و اصغر قيمة كانت 8.42% في مصرف بيمو عام 2007 في حين إن وصلت الى 25.24% في المصرف العربي 2011 .

8-بلغ متوسط نسبة القروض غير المنتجة يبلغ 0.031 مع انحراف معياري قدره 0.035 وكانت أعلى قيمة في نسبة القروض غير المنتجة قدرها 0.14 عند مصرف بيمو لعام 2011 .

9-سجلت المصارف في عينة الدارسة معدل العائد على حقوق الملكية قدره 10.54% مع انحراف معياري قدره 0.046 وأعلى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية سجلت لمصرف بيمو 19.43% عام 2007 واصغر قيمة 1.38% لمصرف بيبلوس في عام 2007 .

التوصيات :

*إدراك أهمية التوازن بين السعي لرفع قيمة معدل كفاية رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية فزيادة معدل كفاية رأس المال يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وتحقيق مطالب المصرف المركزي الموافقة لتعليمات بازل إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين . فمعدل كفاية رأس المال المرتفع لا يدل على كفاءة المصرف في إدارة المخاطر بل أن المصرف يعمل في بيئة ذات مخاطر عالية تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر التي يسهم الانخراط فيها لاحتمال الحصول علي عائد أكبر على حقوق الملكية .

* وضع معايير ائتمان سليمة تعتمد التقييم المستمر و اختيار الزبائن و الاستعلام عن جدارتهم المالية و منحهم الائتمان المناسب لنشاطهم والتنوع في اختيار العملاء من قطاعات مختلفة ،وذلك بهدف المحافظة على نسبة القروض غير المنتجة متدنية وإبقائها ضمن الحدود المقبولة لتخفيض أثرها ما أمكن على معدل العائد على حقوق الملكية و في المصارف

* وضع أسلوب ملائم لمنهجية تصنيف القروض يشجع هذه المصارف على التوسع في منح الائتمان المدروس والتأكد من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم للحيلولة دون تعثرهم وخسارة المصرف لجزء من تسهيلاته كديون متعثرة ، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها تاركة بذلك أثر سلبي على ربحية وسيولة المصرف.

*عدم الاعتماد والتركيز على الضمانات سوء العقارية أو الشخصية لمنح القروض بل دراسة نشاط العميل دراسة عميقة ومفصلة وجمع اكبر قدر من البيانات الحقيقية و الموثوقة من مصادر قريبة من العميل ويفضل إن تكون قريبة من نشاطه ودراسة التقارير المالية المقدمة من العميل، والاستفادة من مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ المبكر باحتمال تعثر العملاء. و السعي قدر الإمكان لإبعاد العميل ودينه عن التعثر بالمتابعة و الاتصال الدائم وتقديم النصح والمشورة والمساعدة إن أمكن .

* مواكبة تطورات العمل المصرفي الدولي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، ونسب ، والجدارة الائتمانية ومبدأ الشفافية المالية و إصدار حزمة جديدة من القوانين تتناسب مع العمل المصرفي العصري بحيث تعطي مرونة أكبر للمصارف وللخبرات المصرفية مما يسهم بشكل كبير بتعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية و زيادة ثقة المستثمرين الأجانب فيها.

*على إدارة المصارف أن تهيئ نفسها لتطبيق معيار لجنة بازل 3 وذلك بتأهيل الموظفين وعقد الدورات حول كيفية احتساب أوزان المخاطر المصرفية ، ومنحهم المزيد من الصلاحيات لاتخاذ قراراتهم أو رفع توصياتهم حول القرارات الاستثمارية

المراجع:

الرسائل والأبحاث العلمية:

1-فرانكفورت،شافا، و ناشمياز،دافيد .*طرائق البحث في العلوم الاجتماعية*(ترجمة ليلى الطويل).سورية :بترا للنشر والتوزيع، 2004.

2-أبو كمال، ميرفت .*الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية/ بازل2/: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين*. كلية التجارة،جامعة غزة،2007.

3- حشاد، نبيل. *دليلك إلى إتفاق بازل ii المضمون – الأهمية – الأبعاد*. اتحاد المصارف العربية،2004،

4-بعبع،جمال. *إدارة مخاطر الائتمان و أثرها على الربحية والسيولة "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية ".كلية الاقتصاد،جامعة طرطوس،2016.*

المراجع الأجنبية:

1-Saunders, M, & Thornhill, A, & Lewis, P. *Research Methods for Business Students*,5th edition, Pearson Education, New York,2009.

2-Hosna, A, Manzura, B, & Juanjuan, S. Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden. UNIVERSITY OF GOTHENBURG, Master theses,2009.

3-Zou, Y, & Li, F. *The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks : A Study of Europe*.UMEA University, 2014.

4-Saeed ,S, & Zahid,N .*The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks*. J Bus Fin Aff 5:192. doi:10.4172/2167, 2016,

5-Hurka, R. The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Nordic Commercial Banks. Lunds universitet/Nationalekonomiska institutionen,2017.

6-Kithinji, M. Credit risk management and profitability of Commercial banks in kenya. School of Business, University of Nairobi, Nairobi, Master theses,2010.

7-Gestel, T& Baesens, B. Credit risk management: basic concepts : financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital. Oxford; New York: Oxford University Press,2009.
8-Fight, A. *Credit risk management*, 1st Edition, Butterworth-Heinemann,2004.
9-Kolapo, F, & Ayeni, K, & Oke, O.Credit risk and commercial banks' performance in Nigeria: A panel model approach. Australian Journal of Business and Management ResearchVol.2 No.02 [31-38] ,2012.
10-Tefera, T. *Credit risk management and profitability of commercial banks in Ethiopia*. ADDIS ABABA UNIVERSITY, 2011.
11-Rose ,P.S. *Commercial Bank Management*, McGraw-Hill, Edition 5, Boston, 2002.

تقارير:

*Basel Committee on Banking Supervision. (2001a). The New Basel Capital Accord: an explanatory note. Basel: Basel Committee on Banking Supervision.
*Basel Committee on Banking Supervision. (2001b). The standardised approach to credit risk: supporting document to the new Basel Capital Accord. Basel: Bank for International Settlements.

*صندوق النقد العربي. *الملامح الأساسية لاتفاق بازل والدول النامية*. أبو ظبي، صندوق النقد العربي،2004.